

1 إبريل/نيسان 2000

المكسيك: السجن دون وجه حق ثمناً لحرية الضمير

قالت منظمة العفو الدولية، في بيان لها اليوم، إن الاعتقال التعسفي، والاضطرار تحت وطأة التعذيب للاعتراف بجرائم لم تُرتكب، هو الثمن المحف الذي تعيّن على اثنين من الفلاحين المكسيكيين من دعاة حماية البيئة دفعه، نتيجة التزامهما بالعمل بالوسائل السلمية على حماية الغابات في ولاية غيريرو التي ينتميان إليها.

وأضافت منظمة العفو الدولية أن "رودولفو مونتيل فلوريس وتيودورو كابريرا غارثيا يُعتبران في عداد سجناء الرأي، إذ كانت جريمتهم الوحيدة هي معارضة عمليات قطع الأشجار التي تهدد البيئة وأرزاق مجتمعات الفلاحين المحلية."

ومضت المنظمة قائلة إنه "ينبغي على السلطات المكسيكية اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد لهذا الظلم وضمان الإفراج عن الرجلين فوراً ودون قيد أو شرط."

ويكابد رودولفو مونتيل وتيودورو كابريرا ويلات المعاناة وراء قضبان السجن منذ أن اعتقلهما الجيش المكسيكي بصورة تعسفية يوم 2 مايو/أيار 1999 في بيزوتلا بولاية غيريرو. فخلال الأيام الأولى لاحتجازهما أُجبرا على توقيع اعترافات من شأنها إدانتهم، ثم أُنهما في وقت لاحق بارتكاب جنایات. ومن المتوقع أن يصدر القاضي الاتحادي المكلف بنظر القضية حكمه في وقت لاحق هذا الشهر.

وقالت منظمة العفو الدولية "لقد كان اعتقالهما وحملة المضايقات والتهديدات التي سبقته رسالة واضحة مؤداها أن أنشطتهما، التي تتعارض مع أصحاب المصالح الاقتصادية المحلية ذوي النفوذ، غير مقبولة."

وأضافت المنظمة تقول "في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المكسيكية أن حقوق الإنسان ستكون من القضايا التي تحتل مكاناً في صدارة جدول أعمالها في القرن الواحد والعشرين، فإنه من المهم بصورة حاسمة السماح للمجتمع المدني بممارسة حقوقه بما فيها حق حماية البيئة باتباع الأساليب السلمية."

خلفية

اعتقل أفراد من "كنيية المشاة رقم 40" التابعة للجيش المكسيكي كلاً من رودولفو مونتيل وتيودورو كابريرا، مؤسسي "المنظمة الفلاحية لحماية البيئة في جبال بيتاتلان إي كويوكا دي كاتالان"، بصورة تعسفية يوم 2 مايو/أيار 1999 في بيزوتلا بولاية غيريرو.

وأثناء احتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي في حجز الجيش أُجبر الرجلان على توقيع اعترافات من شأنها أن تدينهما. وأُثهما في وقت لاحق بارتكاب جرائم تتصل بالمخدرات والأسلحة النارية. ومنذ ذلك الحين وهما محتجزان رهن الاعتقال في سجن مدني في انتظار محاكمتهما أمام قاض اتحادي في المحكمة الجزئية الخامسة في إيغوالا بولاية غيريرو. ومن المتوقع أن تصدر المحكمة قرارها قرب نهاية إبريل/نيسان 2000. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم المنسوبة إليهما لا أساس لها.

وقد اعتبر أصحاب المصالح الاقتصادية المحلية، الذين يروجون لعمليات قطع الأشجار ويستفيدون منها، أن بروز "المنظمة الفلاحية لحماية البيئة" يمثل تهديداً لمصالحهم على ما يبدو. كما بدأ أفراد "كتيبة المشاة رقم 40"، المكلفة بمحاربة التمرد وعمليات مكافحة تهريب المخدرات في المنطقة، حملة من المضايقات والتهديدات "للمنظمة الفلاحية". فعلى سبيل المثال استجوب أفراد من "كتيبة المشاة رقم 40" رودولفو مونتيل في يوليو/تموز 1998، وهددوه، وحذروه من أن أسرته ستعرض للانتقام إذا أبلغ عن الحادث.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالملكة المتحدة، هاتف: +44 171 413 5566، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه:

<http://www.amnesty.org>